Authorizing robots with artificial intelligence to conclude legal actions

Rana Sadiq Mahmoud[1], Saad Rabie AbdulJabbar[2]
College of Law and Political Science / University of Anbar
DOI: https://doi.org/10.31918/twejer.eli24.15
Published: 13/10/2024

Abstract

This study clarifies the sound legal space for robots with artificial intelligence, to carry out the entrusted legal actions. In addition, this study determines the legal position at which they stand, in order to deduce the (enforceable) rights and obligations resulting from the actions. Therefore, the author recommends specific legal adaptation that is consistent with the legal nature of robots with artificial intelligence. The aim of this study is achieved by the conclusion, in which the author explains the results drawn and the recommendations deem appropriate in amending the legal texts concerned with the study.

Keywords: *Android power of attorney, artificial intelligence, Android eligibility, Al-Aseel Lollipop, scope of the agency.*

توكيل الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي في ابرام التصرفات القانونية

اعداد :
م.م. رنا صادق محمود كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الأنبار
أ.د. سعد ربيع عبد الجبار كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الأنبار
saadrabee@uoanbar.edu.iq

الملخص:

تناولت الدراسة بيان المساحة القانونية السليمة التي تكون شِعباً للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي في انجاز التصرفات القانونية التي تكلف بها, وتحديد المركز القانوني الذي تقف عنده, بغية استنتاج الحقوق والالتزامات (القابلة للتنفيذ) المترتبة على هذه التصرفات وبالتالي التوصية بتكييف قانوني يتسق والطبيعة القانونية للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي , واختتمت الدراسة بخاتمة أوضحنا فيها النتائج المستخلصة والتوصيات التي نراها مناسبة في تعديل النصوص القانونية المعنية بالدراسة.

الكلمات المفتاحية: توكيل الروبوت, الذكاء الاصطناعي, اهلية الروبوت, مصلحة الاصيل, حدود الوكالة.

1. **المقدمة**

نبذة عامة عن الموضوع والدراسات السابقة :-

ضربت ابداعات التكنلوجيا في اصقاع الارض وسمع دويها في كل قرية مهما بعدت وانطوت على ذاتها بل في كل بيت واثرت في كل انسان على قيد الحياة, وجزء من سلسة تلك الابداعات هو تصنيع روبوتات ذكية قادرة على انجاز كثير من الاعمال التي لا يتقن انجازها إلا الأنسان, حتى بالغ الكثير من المختصين في المجال التكنولوجي والتقني وقالو بقدرة هذه الروبوتات على التفكير, ونتيجة لذلك اتبعهم الفقه القانوني وبالغوا أكثر في بيان الوصف القانوني لها وتوسيع قدرتها على القيام بالأعمال القانونية (من الناحية النظرية فقط) حتى تجرأ البعض (أروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود, 1444هـ, ص116-120) وقالوا بقدرة الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي على القيام بعمل القاضي(لكن ليس بشكل مستقل), ولم نرَ قراراً قضائياً واحداً صادراً عن روبوت ذو ذكاء اصطناعي, وتناول بعض المختصين في الدراسة والتحليل وصف الروبوت الذكي عند ابرامه تصرفا قانونيا, فتناول أحدهم (خضير عباس مشعان, 2021, ص297-298) في دراسة تخصصية توسمت بعنوان "الوسيط الالكتروني بين الشخصية الاعتبارية ومجرد اعتباره أداة اتصال" تناول في ذلك الاتجاهات المطروحة وتبني الاتجاه القائل بعد الروبوت الذكي أداة اتصال, وبالحال الذي نسلط الضوء القانوني على هذا الرأي أو الاتجاه نبين بان الدراسة لم توضح للقارئ والمتلقي المختص التوصيف القانوني الدقيق للروبوت الذكي الذي أبرم تصرفاً

قانونياً لعدم بيان القصد من عده أداة اتصال, وهل المقصود من ذلك عده تصرفاً ابرم عن طريق الهاتف ويكون أحكامه مرسومة بذلك الاطار؟ ونحن نقول قد يصدق في احيان معينة هذا التوصيف واحياناً اخرى لا يصدق ولا يكون الروبوت الذكي مجرد أداة اتصال, وتناولت دراسة أخرى (احمد علي حسن عثمان, 2021, ص1568 وما بعدها) موسومة بـ"انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني- دراسة مقارنة" استندت الدراسة إلى توجه بعض الدول مثل السعودية إلى منح جنسيتها للروبوت ذي الذكاء الاصطناعي وتبنت قدرة الذكاء الاصطناعي على التعاقد بطريقة النيابة واضعاً ذلك بانصراف أثر العقد إلى ذمة الاصيل وليس إلى ذمة الذكاء الاصطناعي.

اهمية الدراسة ومشكلتها:

بغية توطين التقدم والتطور التكنلوجي على النحو الامثل سيما في الجانب القانوني, ومن جهة اخرى المحافظة على سلامة ابرام التصرفات القانونية وتنفيذها ودعماً ودفعاً باستقرار المعاملات واطمئنان الناس لسلامة تلك المعاملات, ولتبقى الحماية القانونية ساترة على الاثار القانونية المترتبة عليها, شقت الدراسة طريقها نحو البحث في توكيل الذكاء الاصطناعي لإبرام التصرفات القانونية, ووسط الكثير من الدراسات السابقة التي تناولت تقنيات الذكاء الاصطناعي وقدراتها العلمية الهائلة , و تقديم تلك الدراسات في الاستنتاجات والتوصيات التي لا تتسق كثير منها مع طبيعة الروبوتات ذات الذكاء الصناعي, مما دعى الكثير إلى التوصية بسن قوانين خاصة لتوائم ذلك التطور الامر الذي لا نجد له مبرراً وسبباً, ولا نرى في القواعد العامة قصوراً وغوراً يتوجب سده وسبره, وانما تعديلاً طفيفاً على بعض النصوص القانونية يكون كافياً لحكم تلك التفاصيل ومواكبة ذلك التطور.

وكان الدافع في اختيار موضوع الدراسة هو الطبيعة الخاصة للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي والاشكالات القانونية التي تثيرها في حال تم توكيلها في ابرام التصرفات القانونية, والتي تتمحور في فرضيتين: يتوجب فيها الدراسة والتمحيص؛ الفرضية الأولى قدرة الروبوت الذكي على اكتساب صفة الوكيل عن طريق عقد الوكالة, وفي هذا الفرض تترسخ مجموعة من المشاكل القانونية نطرحها على النحو الاتي:-

1- كيف تتحقق في الروبوت الذكي شرط الاهلية القانونية التي مكَّنته ان يكون الطرف الوكيل في عقد الوكالة.
2- ماذا لو تجأوز الوكيل (الروبوت الذكي) حدود وكالته؟ هل ينصرف اثر العقد اليه في حالة عدم اجازة العقد من قبل الموكل؟ واذا تجأوز وكان له ما يبرره, كيف للروبوت الذكي تقدير مصلحة الاصيل والتي تكون في كثير من الاحيان مصالح ليست مادية؟ فقد تكون معنوية.
3- كيف يكون عقد الوكالة غير لازم للروبوت الذكي؟ وكيف له ان يُقَدِّر التحلل من العقد؟

أما الفرضية الثانية؛ فهي عدم قدرة الروبوت الذكي على اكتساب صفة الوكيل لعدم قدرته على التعاقد الذي يحقق المصلحة لنفسه, وبالتالي و من باب أولى عدم قدرته على التعاقد لتحقيق مصالح الاخرين, ويترتب على ذلك عدم قدرته على تحمل اثار العقد الذي يفترض انه ابرمه استناداً للوكالة في حال تجاوزه لحدود تلك الوكالة, وعند هذا الافتراض وفي خضم التوجه العالمي بتكليف الروبوت الذكي بإنجاز واتمام الكثير من الاعمال المادية والقانونية تثور الاشكالية الاتية:-

- ما هو التوصيف القانوني للروبوت الذكي عند اتمامه عملاً قانونياً لحساب شخص آخر؟ وإذا سلمنا بانه وسيط الكتروني كما ورد ذلك في المادة (8/1) من قانون التوقيع الالكتروني العراقي وكثير من البلدان الاخرى, فما هو الوسيط الالكتروني؟ وما هي صحة اعتماد مصطلح الوسيط في الجانب القانوني؟ وما هي حقوق الوسيط والتزاماته إن تم اعتماده في القواعد العامة؟ وإذا لم يكن مصطلح الوسيط صحيحاً من الناحية القانونية فما هو التوصيف القانوني السليم لعمل الروبوت؟

سنقوم في هذه الدراسة بجلي كل تلك الاشكالات وبحثها وسنعمل على تقديم تحليلاً قانونياً وافياً واقفاً على الاسانيد والبراهين لتوصيف الروبوت الذكي حال حلوله طرفاً في التعاقد لمصلحة شخص آخر.

منهجية الدراسة:-

اعتمدت الدراسة من حيث الاصل على المنهج التحليلي في تحليل النصوص القانونية وتفكيك اشكالية الدراسة بالتحليل والبيان ومن ثم استنباط الأحكام القانونية .

وتحقيقاً لما تقدم قامت الدراسة على خطة علمية انبسطت على مبحثين؛ جاء المبحث الأول للبحث في الاطار العام للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي وأهليته القانونية وانقسم إلى مطلبين خصصنا الأول للمفهوم القانوني للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي والمطلب الثاني لأهلية الروبوت الذكي للتوكل في إبرام التصرفات القانونية, في الوقت الذي خصصنا فيه المبحث الثاني لوضع الروبوتات الذكية في ميزان عقد الوكالة وقسمنا فيه البحث على مطلبين خصصنا المطلب الأول لقدرة الروبوت الذكي على اتمام التصرفات القانونية بالوكالة وخصصنا المطلب الثاني للبحث في السبيل القانوني المقترح في تكليف الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي بإبرام التصرفات القانونية.

وختمنا الدراسة بخاتمة اشتملت على النتائج التي تميزت بها عن غيرها من الدراسات قدمنا فيها توصيفاً قانونياً خاصاً مستنداً إلى القانون للروبوت الذكي يتفق مع طبيعته القانونية, وايضاً اشتملت الخاتمة على المقترحات التي قمنا بتثبيتها على شكل نصوص قانونية نقترح اضافتها مع القواعد العامة لبيان ما غمض في الموضوع مدار البحث.

2. الاطار العام للروبوت الذكي واهليته القانونية

تمهيد وتقسيم:-

يتصدر الروبوت في اهميته تطبيقات الذكاء الاصطناعي وكان أكثرها تقدماً, بل إن بعض فروع الذكاء الاصطناعي ولد من أجل تصميم وتطوير الروبوتات (احمد سعد علي البرعي, 2022, ص98), كما ويعد الروبوت من أكثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي رواجاً بين الناس لما له من اهمية متزايدة على ارض الواقع تتأتى من امكانيته القيام بالعديد من الاعمال التي قد يصعب على الأنسان القيام بها(عبد الله موسى و د. احمد حبيب بلال 2019, ص27), لذا أضحى من المألوف ان يخول آحاد الناس روبوتاً في اتمام بعض التصرفات القانونية, الامر الذي يتحتم معه معرفة المركز القانوني السليم لهذا الروبوت وبيان مدى صحة ونفاذ تلك التصرفات وما يترتب من حقوق والتزامات للروبوت وعليه, كأثر لما قام به, وللإحاطة بذلك يتوجب ابتداءً الاتكاء على ذوي الاختصاص لمعرفة المفهوم العام للروبوت والوقوف على قدراته الذهنية ليكون ذلك عتبة صلدة في تحديد وتأطير الاثار القانونية التي تترتب على ما يجريه الروبوت من تصرفات قانونية , وعلى ذلك سنتناول هذا المبحث في عنوانين اثنين نخصص لكل منها مطلباً مستقلاً, الأول نتناوله بعنوان المفهوم القانوني للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي ونخصص الثاني لأهلية الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي للتوكل في ابرام التصرفات القانونية وذلك على وفق الآتي:-

1.2. المفهوم القانوني للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي

ألقت ظلال التطور في المجال التقني مفاعيلها في تحديث عمل الروبوتات المستمر والسريع , وكلما حأول المختصون ايجاد مفهوماً جامعاً مانعاً لها يتضح عكس ذلك بعد التعديل والاضافات التي تطرأ على الروبوتات, لذلك حسبنا في هذه الدراسة ان نعرض المفهوم الذي استقرت عليه حالياً, وعلى هدى ذلك نبين الحدود القانونية التي تتحرك فيها اهليتها القانونية.

فهو (الذكاء الاصطناعي) يتكون من كلمتين؛ فيشير مصطلح "الاصطناعي" إلى شيء مصنوع بواسطة البشر اي غير طبيعي, وتشير كلمة "الذكاء" إلى القدرة على الفهم أو التفكير, ويعرف جانب من الفقه الذكاء الاصطناعي بانه "جزء من علوم الحاسب يهدف إلى تصميم أنظمة ذكية لا تعطي نفس الخصائص التي نعرفها بالذكاء في السلوك الأنساني, أو هو بناء برمجيات قادرة على اداء سلوكيات توصف بالذكاء عند قيام اللاإنسان بها" (المستشار ابو بكر محمد الديب, 2023, ص24).

كما عرف الفقيه "جون مكارثي" الذكاء الاصطناعي بانه "وسيلة لصنع جهاز كمبيوتر أو صنع روبوت يكون التحكم فيه بواسطة جهاز الكمبيوتر, أو برنامج يفكر بنفس طريقة تفكير البشر الاذكياء, ويتم تحقيق الذكاء الاصطناعي من خلال دراسة كيف يفكر الدماغ البشري وكيف يتعلم البشر ويقررون ويعملون اثناء محأولة حل مشكلة ما, ثم استخدام نتائج هذه الدراسة كأساس لتطوير برامج وأنظمة ذكية" (د. محمد احمد المعداوي عبد ربه مجاهد, 2021, ص292).

وإن للذكاء الاصطناعي ثلاث أنواع فإما أن تكون أنظمة ذات نطاق ضيق وتعد هذه الأنظمة هي الأكثر شيوعاً من بين الأنواع الاخرى, بل قد تكون هي الوحيدة التي تستخدم حتى الأن؛ وتصنع هذه الأنظمة لتؤدي مهام محددة تحاكي الذكاء البشري في منطقة محددة (د. احمد سعد علي البرعي, ص26), وإما تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي عامة النطاق وهي تلك الأنظمة التي تكون لها القدرة على التفكير بصورة مسأوية فكريا ووظيفا للبشر كما تستطيع القيام بمعظم المهام التي يقوم بها البشر, وإما تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي فائقة ويعد هذا النوع من اخطر انواع الذكاء الاصطناعي التي يطمح العلماء الوصول اليه في المستقبل؛ ويهدف هذا النوع إلى تطبيق كل مجالات الذكاء البشري بعمقها وتعقيدها على الآلات والماكينات وربما تفوق قدرات وذكاء البشر, إلا أنه يعد مفهوما افتراضيا ولا وجود له على الاقل حتى الأن (د. احمد علي حسين عثمان, 2021, ص1534) .

وحاول جانب آخر من الفقه إضفاء شيء من القدرة الذهنية في التفكير كما العقل البشري في تعريفه وأوضح بأنه ذلك العلم الذي يهتم بتصميم وبناء آلات وهياكل مادية تعمل وفق منطق بشري, يتم برمجتها أو ربطها بالحاسب الآلي لتؤدي مهام معينة ويُترك لها قدر من حرية التصرف واتخاذ القرار وفق ما تواجهه من مواقف (د. ايهاب خليفة , الذكاء الاصطناعي ص63 نقلا عن: د. احمد سعد علي البرعي , المصدر السابق, ص59).

ولا نتفق مع هذا التعريف لأن فيه مبالغة في وصف الذكاء الاصطناعي, فمهما بلغ فيه التطور لا يمكنه (الروبوت الذكي) ان يقدر الامور وفقاً للظروف المحيطة بكل حالة على حدة, وانما اقصى ما يمكنه ان يقدر تحديد القرار المناسب لحالة معينة على وفق ما تم تغذيته من معلومات من قبل منشئه, فاذا صادف الروبوت خيار معين غير مدخل يقف عاجزاً في اتخاذ القرار, لذلك عرف جانب اخر من الفقه الروبوت بأنه "آلة أوتوماتكية مسخرة ومتعددة الاستخدام وقابلة للبرمجة, بالنظر إلى تمتعها بالمرونة الميكانيكية فلها القدرة على العمل بصورة مستقلة لتنفيذ الاعمال المختلفة التي تتطلب قدرات خاصة؛ مثل تحريك العضلات من أجل القيام بالوظائف الحركية للأنسان" (Le grand dictionnaire terminologique, «Robot», en ligne: le robot est une«machine automatique asservie, polyvalente et reprogrammable qui possède laflexibilité mécanique, lasouplesse, l'adaptabilité et l'autonomie nécessaires soit pour effectuer des tâches variées qui exigent des facultés propres à l'être humain à la fois sur les plans moteur et cérébral, soit pour remplir des fonctions

.motrices propres à ce dernier»

, وعرف الروبوت بانه "آلة تعمل بطريقة ميكانيكية تسمح بالقيام بتنفيذ المهام أو الاعمال بصورة مستقلة؛ وذلك عن طريق اتخاذ القرار فيما يتعلق ببعض الاجراءات الاساسية أو الأولية التي قامت بوضعها أو اتخاذها" (Sandra Oliveira, La responsabilité civile dans les cas de dommages causés par les robots d'assistance au Québec memoire, Faculté de droit, Université de Montréal, Avril 2016, p.28. Elle disait que le robot pourrait être: "un dispositif mécanique permettant de réaliser des tâches, en autonomie de décision pour une partie des actions élémentaires qui la composent.") .

ومن الملاحظ ان جميع هذه التعاريف تتفق على امرين جوهريين؛ الأول ان الروبوت هو آلة والامر الثاني ان هذه الآلة تعتمد في عملها على برمجة مسبقة للقيام بمهام ووظائف معينة, وتأسيساً على ما تقدم فإن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي عبارة عن مجموعة من الأنظمة والبرامج من صنع اشخاص مختصين في محأولة لمحاكاة القدرة البشرية على الفهم والتفكير, عن طريق تغذية تلك الأنظمة

والبرامج بالمعلومات المحتمل ان يعتمدها في انجاز المهام ليتمتع بشيء من الاستقلالية في اتخاذ القرار إلا ان المقصود باستقلالية الروبوتات من وجهة نظرنا هي استقلال الروبوت في تنفيذ الاعمال والوظائف التي عهدت اليه ووفقا للمعلومات التي سبق وان تمت برمجته عليها من قبل البشر, ولا يمكن فهم هذه الاستقلالية بامكانية الروبوت على ابتكار القيام بهذه الاعمال بشكل ذاتي مستقل عن الامكانات البشرية .

2.2. الاهلية القانونية للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي

إن تكليف الروبوت ذات الذكاء الاصطناعي في اتمام بعض التصرفات المادية من الناحية العملية وتكليفه بإتمام بعض التصرفات القانونية من الناحية النظرية خلق اختلافاً لدى الفقه في تفسير ذلك العمل للروبوت واعطاء التوصيف القانوني له, لذلك ذهب جانب منهم إلى انه "برنامج الكتروني معد ليتصرف نيابة عن شخص معين" (مصطفى مالك, 2022, ص199), أو هو "عبارة عن برنامج يتفاعل بصورة مستقلة مع التغيرات في بيئته ويقوم بالمهام الموكل له بها دون تدخل من العنصر البشري" (د. احمد كمال احمد2017, ص63, نقلا عن د. احمد علي حسن عثمان , , ص1568), ويعرف الاستاذ (Krupanski) الوكيل الذكي بانه "عبارة عن برنامج حاسوبي يعمل على تحقيق اهداف معينة في بيئة ديناميكية, اذ يكون التغيير فيها طبيعيا نيابة عن كيانات اخرى, حاسوبية أو بشرية, خلال فترة زمنية ممتدة من الزمن ودون اشراف وسيطرة مباشرة ومستمرة, ويظهر درجة كبيرة من المرونة وحتى الابداعية في الكيفية التي يسعى فيها إلى تحويل الاهداف إلى مهمات" (احمد قاسم فرح, 2018, ص 17, نقلا عن صابر الهدام , ص20).

ورتب ذلك الاختلاف اختلافا آخر ألا وهو تمتع الروبوت الذكي بالأهلية القانونية من عدمها, ووجد في هذا الامر اتجاهان؛ الأول يذهب إلى انه من الواجب ان يمنح الروبوت الذكي الاهلية القانونية لقدرته على التفكير والمعالجة دون الرجوع إلى من قام بإنشائه أو من قام بتغذيته في المعلومات؛ ويستتبع ذلك ضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي, وتستمد وجهة النظر القانونية المؤيدة لضرورة الاعتراف للروبوت بالشخصية القانونية من قرار البرلمان الأوربي الصادر في 17 فبراير 2017 والذي اقترح على المفوضية الأوربية تبني قواعد للقانون المدني في مجال الروبوتات ومحأولة استحداث شخصية قانونية خاصة بالروبوتات ولو بشكل مؤقت والاعتراف للروبوتات الذكية بانها اشخاص الكترونية مسؤولة (Alexandra bensamom, Gregoire Loiseau 2018, p 1022), بغية ايجاد اساس قانوني يمكن اسناد التزام الروبوتات الشخصي بتعويض الغير عن الاضرار التي قد تسببها بدلا من التمسك بمسائلة المصنع أو المصمم أو المستعمل, وذلك من خلال الاعتراف بشخصية قانونية تسمى الشخصية الروبوتية وتفعليها عن طريق نظام تأمين خاص بها , وقد تم الاخذ بوجهة النظر هذه في ولاية نيفادا الامريكية من خلال الاعتراف للروبوتات ببعض سلطات الاشخاص المعنوية أو الاعتبارية بصورة ضمنية واخضاعها لإجراءات القيد في سجلات خاصة أُنشئت لهذه الغاية وتم تخصيص ذمة مالية

لها للتأمين عليها؛ فضلاً عن ان النفع الاجتماعي الذي استدعى استحداث تقنيات الذكاء الاصطناعي تستوجب عدم منح مراكز قانونية غير عادلة كي لا نكون في مواجهة اشخاص قانونية غير حقيقية (محمد احمد المعداوي عبد ربه مجاهد, ص307-308 . صابر الهدام , ص 18. د. احمد علي حسن, ص1559).

أما الاتجاه الثاني فذهب إلى معارضة منح الشخصية القانونية للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي, فعارض انصار هذا الاتجاه فكرة تمتع الروبوت بالأهلية القانونية والاعتراف له بالشخصية القانونية اسوةً بالأشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتباريين؛ معللين رأيهم بالاستناد إلى سببين؛ الأول تقني, فالقول بمنح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى تحلل مصممي ومستعملي تقنيات الذكاء الاصطناعي من المسؤولية القانونية عما قد تحدثه أو تسببه هذه الكيانات من اضرار وما يستتبع ذلك من عدم مراعاة درجة الحرص المطلوبة عند صنع أو استعمال هذه الاجهزة متكلين في ذلك على ان المسؤولية تحملها هذه الكيانات ذاتها, اما السبب الثاني فهو سبب قانوني يتمثل في عدم القدرة على فصل خطأ الروبوت عن خطأ المصمم أو المستعمل أو المالك فكيف نقدر سلوك الآلة بصورة منفردة رغم ان قدرتها على التعلم والتسيير الذاتي مرتبطة بالشخص المالك أو المستعمل لها (احمد علي حسن, ص 1560).

وبدورنا نتفق مع الرأي الأخير في الروبوت الذكي لا تتوافر فيه المقومات اللازمة لمنحه الاهلية القانونية, إذ أنه لا يعدو سوى برنامج أو منظومة أو آلة تحتوي على برامج وبالتالي ما هو إلا جماد خالٍ من المشاعر التي تؤثر بالأنسان ويتأثر بها غيره, فعلى الرغم من أن الاهلية تمنح لتمكن الشخص من كسب الحقوق وتحمل الالتزامات وقدرته من خلالها أيضاً (أهلية الاداء) التصرف بتلك الحقوق وتنفيذ الالتزامات, إلا أن ذلك لا يعني امكانية منح الاهلية لكل شيء قادر حسب طبيعته على كسب الحقوق وتحمل الالتزامات, وانه لا بد ان يكون متمتعاً بالمشاعر والاحاسيس واهمها ما يشكل عاملاً دافعاً لكسب المال عن طريق ابرام التصرفات القانونية وايضاً ما يجعله يشعر بشيء من الحزن في حال تحملت ذمته المالية التزامات لا قبل له بها, كل ذلك حتى تأتي العقوبة المدنية بثمرتها في الزجر حين فرضها.

زد على ذلك أن الأمر المشترك بين التعاريف التي سيقت للوكيل الذكي ألا وهو الاجماع بانه برنامج حاسوبي مُعَد سلفاً من قبل البشر ومنظم لأنجاز عمل أو مهمة معينة وفق نموذج وسياق مرسوم مسبقاً, ومن وجهة نظرنا إن كون الوكيل الذكي (برنامج حاسوبي) يتعارض مع الشطر الاخر من التعريف والذي يشير إلى (دون تدخل من العنصر البشري أو دون اشرف وسيطرة مباشرة ومستمرة), إلا إن هذا التعارض يمكن أن ينجلي إذا ما تم تفسير هذه الاستقلالية للوكيل الذكي وعدم التدخل البشري من اشراف وسيطرة مباشرة بكون هذا الاستقلال يتمثل بالعمل اللاحق الذي سينجزه الوكيل الذكي بعد انشائه وبرمجته من قبل البشر.

وعلى الرغم من عدم تطرق المشرع العراقي لمصطلح الوكيل الذكي إلا أنه أورد تعريفاً للوسيط الإلكتروني في قانون التوقع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (78) لسنة 2012 في المادة الأولى منه الفقرة الثامنة بالقول بانه "برنامج الحاسوب أو اية وسيلة اخرى تستخدم من أجل تنفيذ اجراء أو الاستجابة لإجراء بقصد انشاء أو ارسال أو تسلم معلومات", ومن الواضح ان هذا التعريف يقترب من مفاهيم الوكيل الذكي التي تم عرضها في بعض الجوانب ويفترق عنه في جوانب اخرى, فكل من الوكيل الذكي والوسيط الالكتروني هو برنامج حاسوبي يُعد سلفا من البشر, إلا ان الملاحظ على المشرع العراقي بأنه حصر المهام المنوطة بالوسيط بـ (انشاء أو ارسال أو تسلم معلومات) على خلاف ما تم بيانه في تعريف الوكيل الذكي من مهام وقدرات غير محدودة يمكن ان تناط به.

ونرى أن المشرع جانب الصواب في اعتماد مصطلح الوسيط, إذ لا بد أن يقوم عماد القانونية على المصطلحات القانونية المعروفة ليتسنى تحديد ما ينتج عن هذا المصطلح من حقوق والتزامات, فمصطلح الوسيط لم يكن من بين المصطلحات القانونية المعتمدة في التشريع العراقي, لذلك عَسُر على القاضي والمختص في الجانب القانوني بيان المركز القانوني للوسيط, وبيان ما له من حقوق وما عليه من التزامات, وهل يعد بمقام الوكيل أو دون ذلك, وما يترتب على عمل الوسيط من اثار قانونية, وبناء عليه نقترح على المشرع العراقي استبدال هذا المصطلح بمصطلح الرسول, هذا المصطلح معلوم في مركز القانوني ويتوافق مع ما قصده في الوسيط من حيث الطبيعة القانونية.

3. وضع الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعية في ميزان الوكالة

قد يحجم الشخص عن ابرام التصرف القانوني بنفسه لأي سبب كان ويقوم بتكليف شخص آخر بإتمام ذلك التصرف, وغالباً ما يأخذ هذا التكليف صيغة عقد الوكالة, وعرف المشرع عقد الوكالة بانه "عقد يقيم به شخص غيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم" (المادة (927) من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951), وعقد الوكالة من عقود التراضي التي لا يتطلب القانون لأنعقادها شكلاً معيناً, فبمجرد التراضي بين الوكيل والموكل ينعقد العقد ويرتب اثاره القانونية (د. احمد عبد الرزاق السنهوري2009, ص372, فقرة 208).

ولكن إذا ما قلنا بأن الوكيل سيكون روبوتاً آلياً , فإنه ثمة تساؤلات عن أوضاع قانونية تثيرها الطبيعة القانونية الخاصة بالروبوت والمختلفة عن الطبيعة القانونية للشخص الاعتيادي لو كان وكيلاً؛ هل إن الرضا الذي يصدر عن الروبوت سيكون على النحو الذي رسمه القانون؟ وإذا صدر هل يكون معبراً عن إرادة حقيقية راغبة في إبرام التصرف القانوني؟ وهل ستكون هذه الإرادة محققة لمصلحة الاصيل؟ وهل سيبلغ الروبوت بعده وكيلاً تلك المصلحة؟ وكيف يكون قادراً على تقدير هذه المصلحة سيما وأن المصلحة لا تقتصر على الجانب المادي, فأحياناً كثيرة يعتد المتعاقد بالمصلحة المعنوية ويغلبها على

المصلحة المادية التي قد تنوبه من التعاقد وما هو الحل القانوني إذا تجاوز الروبوت حدود وكالته؟ وأخيراً إذا كان الروبوت غير قادر حسب طبيعته على تحقيق ما تقدم فما هو السبيل القانوني السليم في تكليف الروبوت بإبرام التصرفات القانونية؟

وبناءً عليه سنقوم بدراسة هذا البحث في مطلبين نخصص الأول للبحث في قدرة الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي على ابرام التصرفات القانونية, ونخصص المطلب الثاني لدراسة السبل القانونية المقترحة في تكليف الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي بأبرام التصرفات القانونية .

1.3. قدرة الروبوتات على ابرام التصرفات القانونية بالوكالة

منح المشرع العراقي أهلية التصرف القانوني لمن يتم الثامنة عشرة من عمره بناءً على افتراض اكتمال ارادته وقدرته على رعاية مصالحه المادية والمعنوية وأنه اصبح قادر على التفكير واتخاذ القرار في اي مجال من مجالات الحياة معتمداً في ذلك إلى المعطيات المحيطة في حالته وقدرته العقلية والذهنية في تقدير المصلحة, هذا الامر إذا تعلق بالأنسان الذي هو من خلق الله تعالى, أما وإن كان المعني هو الروبوت الذكي والذي هو من صنع البشر وعلى وفق ما بيناه في تعريف الروبوت الذكي فإنه لا يتمتع بما يتمتع به الأنسان, فمهما بلغ من مرحلة في التطور يبقى حبيس ما يتغذى به من معلومات, وعليه فإن الارادة التي تصدر منه حين التعاقد هي ليست من منبع ذاته وبذلك لا يكون قادراً على تحقيق مصلحته الخاصة في كثيراً من الاحيان, فإذا اغفل مدخل البيانات بياناً واحداً أو فرضية واحدة من مجموع مئات وقد تكون آلاف الفرضيات فإن ثمة خللاً سيحدث في تقدير المصلحة المرجوة, وإذا كان الامر كذلك فهو لا يكون قادراً قياساً من باب أولى على تحقيق مصالح غيره إذا كان وكيلاً عن الاخير, فلو قام احدهم بتوكيل روبوت ذكي في اتمام تصرف قانوني معين وكان الروبوت محمل بمجموعة من البيانات والمعلومات تمكنه من اتخاذ قرار معين في حال وضع أمام خيارات معينة, غالب الظن سيكون قادراً على اتخاذ القرار المناسب وتحقيق مصلحة الاصيل إذا كانت الاخيرة مادية يمكن حسابها عن طريق الربح والخسارة, لكن سيكون العكس تماماً لو كانت المصلحة التي يرنو اليها الاصيل هي مصلحة معنوية, لأنها مصلحة تقدر بالاستناد إلى شعور واحساس يفتقدها الروبوت الذكي.

وصفوة ما تقدم هي أن الروبوت يعبر حين يعبر عن ارادة ورضا من ادخل البيانات فيه ويعمل على تحقيق مصلحة الاخير ايضاً ولا تكون له مطلقاً ارادة ورضا مستقل, وإذا اراد احد الاشخاص إنابة الروبوت في تصرف قانوني معين فإنه سيطلع على البيانات المدخلة فيه والتي تعبر عن ارادة ومصلحة من ادخلها ويرتضيها (الشخص الراغب في انابة الروبوت) لنفسه ويرسل الروبوت للتعبير عنها.

وعلى الرغم من ذلك فإن الامر يدق في حالة تجاوز الروبوت حدود وكالته, وهذا التجاوز لا يخرج عن احتمالين: **الأول** ان يكون خروج الوكيل عن حدود الوكالة بدون مبرر قانوني, وفي هذه الحالة

يتحمل الوكيل تبعات العقد ويكون متعاقدا اصيلا في العقد, لكن ما هي امكانية القول بكون المتعاقد الوكيل هو روبوت آلي يمتلك قدرا من الذكاء الاصطناعي؟ اجابة عن هذا السؤال جانب من الفقه بعدم امكانية ابرام العقد من قبل الروبوت بصورة مستقلة لعدم تمتعه بالشخصية القانونية, فالقانون قصر منح هذه الشخصية على الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري فقط والروبوت ليس أيا من هذه (لتفصيل أكثر ينظر: د. احمد علي حسن عثمان ص 1554 وما بعدها), أما **الاحتمال الثاني** فهو أن تكون هذه المجاوزة مبررة قانوناً, فقد اجاز المشرع العراقي الخروج عن الحدود المرسومة للوكالة استثناء من القاعدة العامة, إذ نصت المادة (933)من القانون المدني العراقي على "على الوكيل تنفيذ الوكالة دون مجأوزة حدودها المرسومة, على أنه لا حرج عليه إذا خرج في تصرفه عن هذه الحدود, متى كان من المتعذر عليه اخطار الموكل سلفا وكانت الظروف يغلب معها الظن بان الموكل ما كان إلا ليوافق على هذه التصرفات, وعلى الوكيل في هذه الحالة أن يبادر بإبلاغ الموكل بما جأوز به حدود الوكالة".

ومن هذا النص يتبين لنا بأن إجازة المشرع الخروج عن حدود الوكالة مقيد بشرطين الأول أن تكون الظروف يغلب معها الظن بان الموكل ما كان إلا ان يوافق على هذا التصرف والشرط الثاني ان يكون مستحيل على الوكيل ان يخطر الموكل سلفاً بخروجه عن حدود الوكالة, فبتوفر هاذان الشرطان يمكن القول بإمكانية تجأوز الوكيل لحدود الوكالة, والسؤال هنا ما هو الحال إن تجأوز الروبوت الآلي الوكيل لحدود وكالته؟ وهل يمكن للروبوت أن يقدر امكانية موافقة الموكل على التصرف في حال تجأوزه لحدود الوكالة؟ في حقيقة الامر إن فرضية تجأوز الروبوت الذكي بعده وكيلاً حدود وكالته سواء أكان هذا التجأوز بمبر قانوني أم بغير ذلك طرحناها نحن سؤالاً لمن يقول بصحة توكيل الروبوت الذكي, ولم نجد إجابة عن تجأوز الروبوت الذكي الوكيل حدود وكالته استناداً إلى المادة (933) من القانون المدني سالفة الذكر, بل استحالة الاجابة لسببين: الأول هو أن المشرع في هذه المادة وضع شرطاً لأنصراف اثر التصرف الذي يقوم به الوكيل إلى ذمة الاصيل إذا تجأوز حدود الوكالة وعبر عنه بـ (كانت الظروف يغلب معها الظن بان الوكيل ما كان إلا ليوافق) وكيف للروبوت أن يقدر تلك الظروف فقد تكون ظروف حرب أو وقت فرح أو حزن أو رواج أو انكماش أو غيرها من الظروف التي لا تحصى فهي قد تتغير وتطرأ في الساعة الواحدة, وكيف يغلب الظن لدى الروبوت, فإذا لم يقدر الروبوت الوكيل تلك الظروف حق قدرها (وعدم اجازتها من الاصيل).

ذلك يعني أن التصرف سيلزم به الوكيل وينصرف إليه اثره لا إلى الاصيل, وهنا ستثور مسألة اخرى هي كيف سينفذ الوكيل الروبوت ذلك الالتزام إذا كان مغايراً لطبيعته أو لا يتفق مع ما هو مصنع لأجله, سيؤدي ذلك إلى استحالة تنفيذ الالتزام والذي بدوره يؤدي إلى ضرر غير مجبور بمن تعاقد مع الوكيل الامر الذي لا يرتضيه المشرع.

وعليه نرى أن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي بما تعتمد عليه من الخوارزميات والبرامج المزودة بعدد من البيانات والروبوت بوصفه احد تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا يمكنه –مهما بلغ من الذكاء- ان يقدر التصرفات التي تكون في مصلحة الموكل, فالتفكر والتفكير سمتان قاصرتان على الخلق الأنساني الذي كرم الله عز وجل بها عباده, لذا فمن غير المتصور ان يترك للروبوت امر تقدير مصلحة الموكل واتخاذ القرار في مسائل لا يمكن توقعها وقت ابرام عقد الوكالة ودون ان يتم برمجة الروبوت عليها مسبقاً, وكل هذه الامور تؤكد عدم قدرة الروبوت على ان يكون وكيلاً.

وطرح جانب من الفقه فرضاً محتمل الوقوع إذا ما ارتكب الروبوت خطأ يوجب مسؤوليته تجاه الغير: قد يرتكب الوكيل خطأ يستوجب مسؤوليته قبل الغير والمقصود بالغير هنا منْ يتعاقد معه الوكيل, فعلى سبيل المثال لو باع الوكيل عيناً لموكله واخفى غشاً عيبا عن المشتري كان الاخير يستطيع تبينه بنفسه لو فحص المبيع بعناية الرجل المعتاد, ففي مثل هذه الحالة يكون الوكيل مسؤولاً قبل الغير الذي تعاقد معه بإمكانية الرجوع عليه بالتعويض لضمان العيب الخفي, والسؤال هنا هو ما مدى امكانية تحمل الروبوت ذو الذكاء الاصطناعي المسؤولية عن خطئه بوصفه وكيلا في التعاقد؟ يوجد اختلاف فقهي في تحديد الاساس الذي تقوم عليه مسؤولية الروبوت إلا أن الراجح فقهاً أن المسؤولية عن الاضرار التي يسببها الروبوت تكون على عاتق الشخص الذي له سيطرة فعلية عليه اي الشخص الذ تكون له سلطة الاستعمال والرقابة والتوجيه على الروبوت (لتفصيل أكثر في مسؤولية الروبوت ينظر: د. محمد احمد المعدأوي عبد ربه مجاهد, ص322 وما بعدها).

ونرى أن ما تم ترجيحه فقهياً في تحديد مسؤولية الاضرار الناشئة عن الروبوت ما هو إلا تأييد ومصدقاً لما سنقوم بطرحه في المطلب الثاني من هذا المبحث.

2.3. السبيل القانوني المقترح في تكليف الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي بإبرام التصرفات القانونية

اثبتت الدراسة في المطلب الأول من المبحث الثاني استحالة توكيل الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي بإبرام التصرفات القانونية ونؤكد ذلك من خلال توضيح الاتي:-

إن الرضا يتم بتبادل اطراف العقد التعبير عن ارادتهم بصورة متطابقة وذلك من خلال ايجاب يصدر من احد المتعاقدين يلاقيه قبول المتعاقد الاخر بصورة صحيحة مستوفية لشروطها القانونية المنصوص عليها في القواعد العامة وان تتجه ارادة المتعاقدين إلى احداث اثر قانوني (د.عبد المجيد الحكيم و د.عبد الباقي البكري و د.محمد طه البشير, 1980, ص31), والوكالة بعدها صورة من صور النيابة في التعاقد تعني ان تحل ارادة النائب (الروبوت) محل ارادة الاصيل مع انصراف الاثر القانوني لهذه الارادة إلى الشخص الاصيل كما لو كانت الارادة قد صدرت منه هو (د. احمد عبد الرزاق السنهوري, الوسيط في شرح القانون المدني الجديد, ط3, ج1, نهضة مصر, مصر , 2009, ص189, فقرة 83), فمن ينوب عن غيره انما يحل

ارادته محل ارادة من ينوب عنه, والنائب يعبر عن ارادته هو لا عن ارادة الاصيل وذلك بالقدر الذي لا يتلقى النائب فيه تعليمات محددة من الاصيل فينفذها الأول كما تلقاها ففي التعاقد بطريقة النيابة تكون العبرة بإرادة النائب فلا يصح ان يكون مجنونا أو غير مميز, ويُعتد بالعيوب التي تلحق ارادة النائب لا ارادة الاصيل (عبد المجيد الحكيم واخرون , ص56), فالقانون يعتد بالإرادة متى كانت صادرة ممن له القدرة على معرفة الاثار القانونية التي ستترتب على التعبير عن ارادته, فأهلية التمييز هي الاهلية الواجب توفرها في الوكيل, وتختلف سعة الوكالة ضيقا واتساعا تبعا لحرية العمل التي يتركها الموكل للوكيل في تنفيذ الوكالة, فاذا ما قيد الموكل حرية الوكيل لدرجة حرمانه من كل تقدير بحيث لا يبقى للأخير إلا تنفيذ الوكالة تنفيذاً حرفياً لتعليمات الموكل ففي هذه الحالة يكون الوكيل اقرب لأن يكون رسولاً تنحصر مهمته في أن ينقل ارادة الموكل إلى الغير وينقل ارادة الغير إلى الموكل, فلا يكون التعاقد في هذه الحالة تعاقداً بطريقة الوكالة بل يكون التعاقد بطريقة مباشرة يعمل فيه المتعاقد الاصيل بنفسه كما لو تعاقد بكتاب أو تلفون أو برقية (السنهوري, الوسيط, ج7, ص431, فقرة 239).

وبطبيعة الحال لا يمتلك الروبوت الآلي الذي يقوم على مجموعة من الخوارزميات والبرامج الارادة التي يتطلبها القانون لإبرام التصرف القانوني ولا يمتلك القدرة على التعبير عن هذه الارادة, وايضاً ليس لديه القدرة على تمييز وتقدير الآثار القانونية التي تترتب على التصرف المزمع ابرامه.

ذهب جانب من الفقه (د. احمد علي حسن عثمان, ص1568-1573. صابر الهدام, ص18-26) إلى ايجاد حل وسط عن طريق التمييز بين تعاقد الروبوت بصورة مستقلة (اصيلة) دون ان يوجد تمثيل منه لاحد في ابرامه للعقود؛ إذ يشترطون لإبرام الروبوت الآلي العقد اصالةً ان يكون هناك اعتراف تشريعي للروبوت ذات الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية, وبين تعاقد الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي بطريقة النيابة وهو مجال بحثنا و يرون امكانية حلول خوارزميات الذكاء الاصطناعي في التعاقد بالنيابة, فتكون الأنظمة الذكية عبارة عن "وكيل ذكي" يحل محل المصمم أو المالك في ابرام التصرف القانوني, فيكون شأنه شأن الوكيل العادي في ابرام التصرفات القانونية (صابر الهدام , ص 19).

ويذهب هذا الرأي ايضاً إلى امكانية ابرام العقود الذكية طالما ان للروبوت القدرة على الرد والتكييف مع البيئة, إذ إن القاعدة العامة في العقود هي الايجاب والقبول؛ والوكيل الذكي ما هو إلا أداة من أدوات التعبير عن إرادة مستخدمه (د. احمد علي حسن عثمان, ص1573. صابر الهدام, المصدر نفسه, ص20).

إلا أننا لا نتفق مع النتيجة التي توصل اليها الرأي السابق؛ إذ لا يمكن القول بتمتع تقنيات الذكاء الاصطناعي (الروبوت) بإرادة حرة مختارة أو أن تكون له حرية التعبير عن رأيه الخاص وتقدير مدى مناسبة العقد بما يتضمنه من شروط وفقرات وتقدير مدى ملائمة هذه الاخيرة للموكل, فالروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي بما تعتمد على خوارزميات وبرامج معدة مسبقا من قبل البشر ولا يمكنها مهما بلغت من الدقة ان تتوقع ما سيحصل, إذ أن الروبوت لا يخرج عن كونه آلة ولا يمكن أن يمتلك إرادة حرة

ليتمكن من التعبير عنها مهما بلغ من التطور, و لا يمكن أن نتصور ابتكار حل من قبل الروبوت دون أن يكون هذا الحل قد أدخل ضمن البيانات المتعددة التي أرفد بها.

ونطرح بديلاً لتوكيل الروبوت الذكي ألا وهو عده رسولاً, والرسول في الاصطلاح القانوني هو من يعبر عن إرادة الاصيل ويعمل لحسابه, وليس له من تقدير للأوضاع والظروف شيء ولا يتعاقد باسمه وإنما باسم الاصيل , وبهذا يختلف عن الوكيل؛ فإذا رغب احد الاشخاص تكليف الروبوت الذكي بإبرام تصرف معين فإنه سيطلع على النتائج التي يحتمل التوصل اليها من قبل الروبوت المعتمدة من حيث الاساس على البيانات المدخلة اليه والمغذية له والتي بدورها وضعها شخص آخر قد يكون هو مصنع الروبوت, لذلك نرى أن الروبوت يعبر عن ارادة من ادخل البيانات فيه, وإذا ارتضى لنفسه الشخص الذي يرغب بتكليف الروبوت بالتعاقد فإنه سيكون متبنياً لها, وبذلك تنتفي مسؤولية مدخل البيانات عما سيقرره الروبوت بعد التكليف, خلا ما خفي عن الشخص الأول, ويأخذ التكليف صيغة الرسول القانوني ويتعاقد الروبوت باسم الاصيل ولحساب الاصيل وينصرف اثر التصرف إلى الاصيل أياً كان القرار الذي يتخذه الروبوت, ويكون الامر سيان بين الالتزام بحدود النيابة أم عدم الالتزام.

ونرى في اطلاع الشخص الراغب بتكليف الروبوت على ما ينتج عن الاخير مسبقا والرضا به هو دليلاً على أن الروبوت لم يتجاوز الحدود التي رسمها له الاصيل, إلا أن هذا الدليل ليس قاطعاً وانما قابلاً لإثبات العكس, ويحق لكل ذي مصلحة أن يثبت خلافه.

4. الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمقترحات نوردها بالاتي:

أولاً:- النتائج:-

1- رجحت الدراسة الاتجاهات العلمية التي عرفت الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي بانها برامج وأنظمة مدخلة ضمن آلة, وهي غير قادرة على التفكير والابتكار كما الأنسان, وانما يتم تغذيتها بكم هائل من المعلومات تعتمدها حينما يطلب منها القرار وتستعرضها بسرعة فائقة وتختار من بينها الخيار الافضل وفقاً لمعايير مادية ملموسة.

2- الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي وفي الاطار المعني بهذه الدراسة تعكس ارادة من قام بتغذيتها بتلك المعلومات والبيانات, ويتبنى تلك الارادة الشخص الذي يرغب بتكليف الروبوت في اتمام تصرف قانوني معين بعد ان يطلع على نتائج قرارات الروبوت المحتملة, وبعد ذلك الاطلاع والرضا دليلاً على القبول ليس قطعياً وانما قابلاً لإثبات عكسه من كل ذي مصلحة.

3- لا يمكن بأي حال من الاحوال أن يعترف القانون بالأهلية القانونية للروبوت, لأن الأول حين منحها للأنسان بعد تمامه الثامنة عشر استند إلى أنه اضحى قادراً على تحقيق مصالحه المادية

والمعنوية وموازنتها حسب الظروف المحيطة وما سيستجد, وهذه القدرة بالدرجة الأولى عقلية وذهنية تستند احياناً إلى معايير مادية بحتة قد يكون باستطاعة الروبوت تقديرها إلا أنه في أحيان كثيرة لا تعتمد على المعايير المادية البحتة فتدخل في الحسابات معاير معنوية لا يمكن تقديرها إلا من يملك الاحساس والشعور, الامر الذي لا يمكن وجوده في الروبوت مهما بلغ ذكاءه الاصطناعي.

4- لا يمكن توكيل الروبوت الذكي في ابرام تصرف قانوني معين لعدم تمتعه بالإرادة المستقلة والاهلية القانونية, وبخلاف ذلك سينتج عنه اشكالات قانونية تستعصي على الحلول كما لو تجأوز الروبوت الذكي حدود وكالته.

5- إذا كلف الروبوت الذكي بإبرام تصرف قانوني معين فلا يعدو إلا أن يكون رسولاً عن الاصيل فهو لا يتعاقد باسمه ولا بإرادته وانما يتعاقد باسم الاصيل ولحسابه, وينصرف اي اثر عن هذا التصرف إلى ذمة الاصيل لأن الاخير اطلع على النتائج المحتملة التي ستصدر عن الروبوت الذكي وقبل بها.

ثانياً:- المقرحات:-

1- على الرغم من سلامة النصوص القانونية الناظمة لقواعد النيابة, إلا أننا نقترح بعض الاضافات زيادة في الوضوح وقطع الطريق عن الفهم الخاطئ, ونرى أن يكون ذلك في قواعد الوكالة تحديداً في نص المادة (2/930) من القانون المدني العراقي بأن يكون الوكيل انسان حصراً وبذلك يستوي النص على وفق الاتي "يشترط أن يكون الوكيل انساناً عاقلاً مميزاً ولا يشترط أن يكون بالغاً, فيصح أن يكون الصبي المميز وكيلاً, وإن لم يكن مأذوناً", واضافة فقرة ثالثة في ذات المادة وحسب الاتي "وإذا كُلف شيئاً غير الأنسان في اتمام تصرف قانوني فلا يعدو إلا أن يكون رسولاً".

2- استبدال مصطلح (الوسيط) في نص المادة الأولى من قانون التوقيع الالكتروني رقم 78 لسنة 2012 بمصطلح (الرسول) لأن الأول غير معروف لدى المختصين في الجانب القانوني وأنه لا يتمتع بمركز قانوني معروف بخلاف الرسول.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية :-

1) احمد قاسم فرح, استخدام الوكيل الذكي في التجارة الالكترونية- دراسة قانونية مقارنة في اطار ماهيته و ونفاذ تصرفه" مقال منشور بمجلة المفكر, المجلد 13, ع 2,عدد3 لسنة 2018.
2) د. احمد سعد علي البرعي, تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الاسلامي, مجلة دار الافتاء المصرية, المجلد 14, العدد 48, 2022.
3) د. احمد عبد الرزاق السنهوري, الوسيط في شرح القانون المدني الجديد, ط3, ج7, نهضة مصر, مصر , 2009.
4) د. احمد عبد الرزاق السنهوري, الوسيط في شرح القانون المدني الجديد, ط3, ج1, نهضة مصر, مصر , 2009.
5) د. احمد علي حسن عثمان, انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني "دراسة مقارنة", جامعة المنصورة, كلية الحقوق, مجلة البحوث القانونية والاقتصادية, العدد76, مصر, 2021.
6) د. احمد كمال احمد, الطبيعة القانونية للوكيل الذكي على شبكة الأنترنت, الطبيعة القانونية للوكيل الذكي على شبكة الأنترنت, المركز القومي للاصدارات القانونية , ط1, 2017.
7) المستشار ابو بكر محمد الديب, الروبوتات المستقلة القاتلة ابعاد قانونية واخلاقية, دار الاهرام , مصر, 2023.
8) د. اروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود, أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء, ط1, الجمعية العلمية السعودية(قضاء) , السعودية, 1444هـ.
9) م.م. خضير عباس مشعان, الوسيط الالكتروني بين الشخصية الاعتبارية ومجرد اعتباره أداة اتصال, الجامعة العراقية, كلية مجلة الجامعة العراقية, العدد(50ج1) ,2021.
10) د. عبد الله موسى و د. احمد حبيب بلال , الذكاء الاصطناعي "ثورة في تقنيات العصر ", الطبعة الأولى, المجموعة العربية للتدريب والنشر, مصر القاهرة, سنة2019.
11) د. محمد احمد المعداوي عبد ربه مجاهد, المسئولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي "دراسة مقارنة", المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية),المجلد 9, العدد 2, 2021.

12) د.عبد المجيد الحكيم و د.عبد الباقي البكري و د.محمد طه البشير, الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني, ج1, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, العراق, 1980.

13) مصطفى مالك, الابرام الالكتروني للعقد – دراسة تحليلية نقدية مقارنة, ط1, مطبعة مكتبة المعرفة, مراكش, 2022.

ثانياً: المصادر الاجنبية :

1- Le grand dictionnaire terminologique, «Robot», en ligne: le robot est une«machine automatique asservie, polyvalente et reprogrammable qui possède laflexibilité mécanique, lasouplesse, l'adaptabilité et l'autonomie nécessaires soit pour effectuer des tâches variées qui exigent des facultés propres à l'être humain à la fois sur les plans moteur et cérébral, soit pour remplir des fonctions motrices propres à ce dernier».

2- Sandra Oliveira, La responsabilité civile dans les cas de dommages causés par les robots d'assistance au Québec memoire, Faculté de droit, Université de Montréal ,Avril 2016, p.28. Elle disait que le robot pourrait être: "un dispositif mécanique permettant de réaliser des tâches, en autonomie de décision pour une partie des actions élémentaires qui la composent".

3- Alexandra bensamom, Gregoire Loiseau , L intelligence artificielle: faut-il legiferer? ,Recueil Dalloz, 16 mar 2017, p 581, Alexandra bensamom, stategie europeenne sur l intelligence artificielle : toujours a la mode ethique, Recuell Dalloz , 24 mai 2018, p 1022.

ثالثاً:- القوانين:

1- القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951.

2- قانون التوقيع الالكتروني رقم 78 لسنة 2012.

الملخص بالغة الفرنسية

Résumé

Cette étude clarifie l'espace juridique approprié pour les robots dotés d'intelligence artificielle, pour mener à bien les actions juridiques confiées. En outre, cette étude détermine la situation juridique dans laquelle ils se situent, afin d'en déduire les droits et obligations (opposables) résultant des actions. L'auteur recommande donc une adaptation juridique spécifique, cohérente avec la nature juridique des robots dotés d'intelligence artificielle.

Le but de cette étude est atteint par la conclusion, dans laquelle l'auteur explique les résultats tirés et les recommandations jugées appropriées pour modifier les textes juridiques concernés par l'étude.

Mots-clés : procuration Android, intelligence artificielle, éligibilité Android, Al-Aseel Lollipop, périmètre de l'agence.